حزب الأصالة والمعاصرة

ⵓⵔⵜⵉ ⵏ ⵜⴰⵣⵡⵔⵜ ⴰ ⵜⵔⴰⵙⵙⴰ

Parti Authenticité et Modernité

الجهوية الموسعة

خطاب تقديم مذكرتي حزب الأصالة والمعاصرة
أمام أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية

الرباط في: 16 يوليوز 2010

خطاب تقديم مذكرتي حزب الأصالة والمعاصرة
أمام أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ص) وعلى آله وصحبه ومن والاه،

السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية
السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموقرة

يسعدنا السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية، أن نلتقي بكم مجددا بعد المقابلة التي تشرف بها المكتب الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة، في إطار سلسلة اللقاءات والمشاورات التي تقوم بها اللجنة الموقرة مع مختلف الأحزاب السياسية الوطنية،

لقد كان لقاءنا الأول مناسبة قمنا خلاله ببسط مقاربتنا وطريقة اشتغالنا ومنظورنا لإعداد تصور الحزب في موضوع الجهوية الموسعة، وللتذكير، فإن خيار الجهوية يعد محركا لمبادرتنا السياسية ومكونا مرجعيا مركزيا لخطابنا وهويتنا التنظيمية، ومن صميم فلسفة اشتغالنا، لذا كان تفاعلنا مع المبادرة الملكية السامية وخطاب تنصيب لجنتكم، أصيلا من زاوية تفضيلنا لنهج تشاور واسع مع كل مكونات تنظيماتنا

الجهوية، وفي انفتاح كبير على جامعاتنا الوطنية وخبراتنا المحلية، وكان شغلنا الشاغل هو الوصول بشكل جماعي وتداولي إلى صياغة تصور عام لمستقبل الجهوية ببلادنا، لا يحكمه منطق الوصفات الجاهزة ولا عملية استنساخ أعمى لدروس التجارب المقارنة، ولا أسير مطالب محلية صرفة لا تنظر إلى شمولية الموضوع ولا لآثاره المستقبلية،

السيد الرئيس

إن مقاربتنا هذه، لم تكن كما أراد البعض أن يسوقها خارجة عن التدبير العقلاني للزمن الذي يؤطر عملكم، ولا معرقلة لالتزاماتكم بتقديم تقرير لجنتكم النهائي في آجال معلومة محددة إلى جلالة الملك نصره الله، بل، إن مقاربتنا محكومة بنفس وطني، واعي، يستحضر أهمية ورش سيغير بفضل الإرادة السياسية التي ترعاه وتدعمه، والإجماع الذي يحظى به، شكل الدولة المغربية وجوهر السياسات العمومية المجالية والترابية وعلاقة المركز بالمحلي، ودور النخب المحلية...

لذا، اعتبرنا أن أكبر مقدمة لنجاح هذا المشروع تتمثل في انخراط المواطنين فيه بدءا، عبر طرح تشخيصهم لواقع جهاتهم، وتقييمهم للتجربة الجهوية الحالية، والكوابح التي اعترضتها من غموض في طبيعة الصلاحيات، وضعف للموارد المالية المرصودة، ووصاية مفرطة، وتقطيع ترابي لم تحرك بواعثه هواجس التكامل والتناغم، وبيروقراطية إدارية معطلة لقواعد الفعالية والحكامة وأزمة تأهيل النخب المدبرة، وحضور قوي لمؤسسة والي مركز الجهة، في سمو لسلطة التعيين على سلطة الانتخاب،

السيد الرئيس

لقد ثمنا في حزب الأصالة والمعاصرة، المبادرة الملكية السامية بشأن تعميم تجربة الجهوية الموسعة على مختلف مجالنا الوطني، واعتبرنا أنها نتيجة للدينامية الإصلاحية التي شهدتها بلادنا خلال العشرية الأخيرة، والتي من شأنها أن تفتح آفاقا رحبة للمراجعة

والتعديل ولجيل جديد من الإصلاحات المؤسساتية المنطلقة من خلاصات التشخيص الوطني المجسد في تقرير الخمسينية والتوصيات النموذج لتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، القاطعة مع ثقافة الماضي وصراعاته وتأويلاته السياسية والدستورية المختزلة لفكرة الإصلاح في منطق فصل السلط وتوازنها،

هذا الإصلاح العميق الذي يدشنه ورش الجهوية، لا ننظر إليه في حزب الأصالة والمعاصرة فقط من منظار الهندسة القانونية بالرغم من شرطيتها وضروريتها، بل من عتبات ومقدمات مختلفة بمداخل سياسية، ثقافية، مجالية، سوسيو اقتصادية وتنموية، ووفق المبادئ الأربع المحددة في الخطاب الملكي السامي ل 03 يناير 2010، والسقف المرسوم للفضاءات الجهوية من خلال المبادرة المغربية بشأن تمتيع أقاليمنا الجنوبية بنظام للحكم الذاتي،

السيد الرئيس

إن لقاءاتنا التواصلية حول الجهوية، مكنتنا من رصد التفاعل والتجاوب العقلاني الواسع مع هذه المبادرة وسمحت لنا بتجميع الهواجس المعبر عنها غيرة وأملا في نجاح هذا الورش، وكانت اللازمة المكررة على كل الألسن هي ضرورة "التدرج" الذي يعني فضلا عن حضور معطى الزمن في التطبيق والأجرأة، والتوازي في نقل الصلاحيات والموارد المالية المناسبة مع أهلية النخب وجدارتها وتمرسها، ترجيح خيار إعمال فترة انتقالية قبل الاحتكام إلى القواعد الجديدة للجهوية، تضع كفاية لها معالجة الاختلالات الموروثة ووضع بنيات استقبالية داعمة، موفرة لشرط المساواة في الفرص والحظوظ بين مختلف الجهات،

وبالرغم من التشديد على كون قوة الجهات تكمن في المحددات التي ستتحكم في التقطيع الترابي وحجم الصلاحيات التي ستخول لها والموارد المالية التي ستنقل إليها وعلاقتها بممثل الدولة، فإن ذلك لم يفوت التأكيد على أن وضع جهات قوية لن يتأتى إلا

في إطار دولة قوية موحدة، وهو ما شكل تاريخيا فرادة التجربة المغربية، عبر الإجماع على دور المؤسسة الملكية ووظيفتها الروحية والدينية ورعايتها للأمن الروحي للمغاربة القائم على وحدة المذهب، والتوحد في اختياراتنا السياسية والاقتصادية الكبرى وفي وحدة السيادة ورموزها،

السيد الرئيس

إن الانتقال إلى مرحلة الجهوية الموسعة، تقتضي في نظر حزب الأصالة والمعاصرة إعادة النظر في شق من بناءنا الدستوري، عادة ما يصطلح عليه فقهاء القانون ب"القانون الدستوري للجماعات المحلية"، عبر وضع هندسة تسمح للجهات بتبوء مركز السمو قياسا بباقي الجماعات المحلية، ومنحها هوية دستورية، يرجع أمر التدقيق فيها على مستوى التحديد الجغرافي والانتخاب والتشكيل والصلاحيات والموارد إلى قانون تنظيمي مفصل للمبادئ الدستورية العامة،

كما أن الجهوية الموسعة تفرض تحويل تمثيلية مجلس المستشارين الحالية المنعوتة بكونها ذات ملمح سوسيو مهني إلى تمثيلية ترابية خاصة بالجهات، مع وضع آليات للتنافي تحظر على رؤساء الجهات وأعضاء مجالسها الترشح لانتخاب مجلس النواب، وهو ما سيسمح بتشكيل تيمة الجهوية والجماعات المحلية اختصاصا أصيلا لمجلس المستشارين، كما أن طبيعة العلاقة بين المركز والجهات في ظل "الجهوية الموسعة" تستدعي خلق حكم دستوري جديد متمثل في "المحكمة الدستورية" المؤهلة بحكم حياديتها وطبيعة تشكيلها وتكوين قضاتها من الإشراف على احترام اختصاصات كل طرف على حدة ومدى خضوعهما للشكلانية والضوابط القانونية،

كل ذلك، إلى جانب دسترة مضامين المبادئ المرجعية للجهوية كما هي محددة في الخطابات الملكية ذات الصلة، في فصول دستورية منفصلة عن ديباجة الدستور، تجنبا

لخطاب التشكيك في قيمتها القانونية ومدى مساواتها بالنص الدستوري عينه، مبادئ يمكن أن تأخذ في تقدير حزب الأصالة والمعاصرة المضامين التالية:

- مبدأ الوحدة، والذي يمكن أن يترجم في أفكار ذات أبعاد سياسية ومجالية وقتصادية وقضائية، من قبلي:

. تجسيد الوحدة السياسية والدينية والعسكرية في المؤسسة الملكية،

. وحدة المجال الترابي غير قابل للتقسيم أو التجزئة، وحضر فرض رسوم على تنقل المواطنين والرساميل بين الجهات،

. السيادة وممارستها كوحدة غير قابلة للتفريط،

. وحدة السلطة القضائية والنظام القضائي،

- مبدأ التوازن، والذي يقتضي:

. التوازن بين الصلاحيات المنقولة للجهات والإمكانات المالية المرصودة لها،

. التوازن في توزيع الاختصاصا،

. التوازن بين الصلاحيات وآليات التتبع والمراقبة (سلط وسلط مضادة)،

. التوازن في الموارد المخصصة لكل الجهات،

- مبدأ التضامن، والذي يمكن تجسيده من خلال:

. التضامن في تحمل الأعباء والتكاليف سواء في الحالات العادية أو في لحظات الأزمة،

. تقطيع ترابي يضمن توزيعا للموارد الطبيعية والإمكانات بين مكونات المجال الوطني،

. أدوات مالية لموجهة الاختلالات المجالية ولضمان نسبة من المساواة في مؤشرات النمو (التمدرس، التطبيب، الدخل، مناصب الشغل...)،

. إشراف الدولة عبر سياساتها الوطنية وآليات تدخلها الإدارية والمالية على ضمان تحقيق قيم التضامن

السيد الرئيس

إن قوة أية هيئة تكمن في شرعيتها وتمثيليتها، لدى فإن مجالس جهوية قوية، ممثلة، قادرة على رفع تحديات التنمية، تقتضي انتخاب المجالس الجهوية بطريقة مباشرة عبر نمط الاقتراع اللائحي مع فتح نقاش وطني حول نسبة العتبة، التي يرى حزبنا ضرورة رفع نسبتها تماشيا مع خطابه حول ضرورة هيكلة وعقلنة التعددية الحزبية في صورتها الحالية، وتثمينا لنتائج الانتخابات الجماعية الأخيرة، التي مكنت ثمانية أحزاب من الهيمنة على 90 في المائة من أصوات القاعدة الانتخابية،

وضع سيقود إلى ضرورة التفكير في مستويات لتمثيل الغرف المهنية، لدى تبرز ضرورة خلق مجالس اقتصادية واجتماعية جهوية تسمح بتأطير عملها ويمنحها إطارا مؤسساتيا يمكنها من وضع الشريك بإلزامية الاستشارة القطاعية، تعويضا لها عن مكانة الفاعل المقرر الذي تمتعت به في ظل قانون 47- 96.

كما أن الاختصاصات التي ستخول للمجالس الجهوية، يجب أن تتم بموازاة مع نقل الموارد المالية المناسبة والأطر الكفأة المؤهلة ضمانا لنجاح هذه التجربة، وبخريطة جديدة للقضاء واللاتركيز الإداري وبعلاقة لا تقوم على الوصاية المفرطة والقبلية لمؤسسة الوالي،

لذا، فإن حزب الأصالة والمعاصرة يقترح نقل الصلاحيات التالية إلى الجهات:

. على مستوى القطاعات الاجتماعية: التعليم والتكوين المهني والصحة والسكن والتشغيل والرياضة،

. على المستوى الاقتصادي: قطاعات الفلاحة وتربية المواشي، والصيد البحري، تنظيم قطاع السياحة بمجال الجهة، الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، المعارض الداخلية والبين جهوية، تسويق مقومات التنمية الاقتصادية،

. على المستوى الثقافي: حماية المقومات الثقافية الجهوية، إدارة المتاحف والمكتبات والمراكز الموسيقية، الاهتمام بالتراث التاريخي ذي الصلة بالجهة والفنون اليدوية، ودعم تنافسية المنتوج الثقافي،

كل ذلك في إطار فلسفة السياسات الوطنية والأهداف المرسومة لها.

إلى جانب تخويل الجهات الاختصاص في:

. مجالات التجهيز والنقل والبنيات التحتية التي لا تتجاوز مجالها الجهوي، الماء والكهرباء والتطهير السائل والصلب، والتعمير وإعداد التراب وإدارة وحماية الوسط البيئي،

. تشجيع الاستثمار وتهيئة المناطق الصناعية،

هذه الاختصاصات تتطلب إمكانات مالية، يعتبر حزب الأصالة والمعاصرة، أنه يمكن أن تتأتى من:

. نسبة من الضرائب المتخلى عنها من قبل الدولة لفائدة الجهات (مختلف الضرائب: الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة)، تتأسس عملية توزيعها على معايير موضوعية قابلة للتطور والتغيير، كالمعيار الجبائي (المرتبط بالثروات وبالطاقة الجبائية) والجغرافي (مساحة الجهات) والديمغرافي (حجم السكان) والاقتصادي (نوعية الأنشطة الاقتصادية ومؤشر التنمية ومستوى العيش...)،

. إيرادات متأتية من الممتلكات الجهوية والرسوم الجهوية،

. النسب المخصصة للجهات من الصناديق التنموية،

. عمليات القروض،

. الهبات وأموال المساهمة،

السيد الرئيس

إن خصوصية جهة الصحراء، وارتباطها بأجندة دولية للحل، لا تفقد بلادنا سيادتها على المجال، وخضوعها للمقتضيات القانونية الوطنية، جعلت حزب الأصالة والمعاصرة يقدم مذكرة خاصة بهذه الجهة، بالنظر للأولوية الممنوحة لها على مستوى أجرأة هذا الورش، وباعتبار الجهوية الموسعة حلقة وسطى وانتقالية في أفق تطبيق مقتضيات المبادرة المغربية للحكم الذاتي متى حصل الاتفاق بشأنها.

صفة الانتقالية بما تحمله من تدريب المجال على إدارة شؤونه المحلية، تقتضي تقطيعا ملائما دامجا لإقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتوفيرا لشروط داعمة بشرية ومادية، وإعادة توجيه الموارد المالية المخصصة، وعمل وكالة الجنوب لغايات إدماجية اجتماعية موجهة أساسا لفئة الشباب والنساء والعائدين،

كما أن نجاح بلادنا في التعبير مرة أخرى عن إرادتها للوصول إلى حل نهائي، تتطلب ضمن ما تتطلب خطابا ديبلوماسيا تعريفيا هجوميا، وتعبئة عامة مستمرة، وتعريفا منتظما بتقدم وضعية الحقوق والحريات والمجهود التنموي المبذول، لمواجهة أطروحات الآخر المكتشف لحدود خطاب تقرير المصير، وتعويضه بخطاب خرق الحقوق واستغلال الثروات الطبيعية،

السيد الرئيس

هذا هو الإطار السياسي العام للمذكرتين المعدتين من قبل حزب الأصالة والمعاصرة، وإلى جانبهما يضع الحزب ملفا متكاملا للنظر السديد للجنتكم يتضمن، التقرير التركيبي العام للقاءاتنا الجهوية، والمداخلات العلمية، وأقراص مدمجة مؤرخة لهذه اللقاءات، تضعكم بشكل حي في صلب المعبر عنه مدنيا وجهويا،

إن حزب الأصالة والمعاصرة، سيظل السيد الرئيس، رهن إشارة اللجنة لتوضيح ما تقدم به من مقترحات، ولمواكبة تطور عمل اللجنة في قادم الأيام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

د. حميد نرجس
رئيس لجنة الإشراف